

كلمة الجمهورية اللبنانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

تتناول الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا

وقرار مجلس الأمن رقم 1559

نيويورك، 2004/9/22* [مقتطفات]

[.....]

اتخذ مجلس الأمن في مطلع هذا الشهر القرار رقم 1559 المتعلق بلبنان. لهذا القرار وجهان: وجه إقليمي ووجه داخلي. بالنسبة إلى الوجه الإقليمي، يطالب القرار "بانسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية فيه". فهناك قوات إسرائيلية لا تزال تحتل جزءاً من أراضيه (مزارع شبعا والنقاط الثلاث)، ونحن نطالب معكم بالجلء الفوري لهذه القوات.

كما نطالب من هذا المنبر بتوقف إسرائيل عن انتهاكاتهما اليومية لأجواء لبنان. وهناك أيضاً قوات سورية موجودة في لبنان بناء على موافقة سلطته الشرعية، وبموجب معاهدات موقعة بين لبنان وسورية. ولبنان يوافق على وجود هذه القوات طالما أن الأوضاع الأمنية في المنطقة تستدعي ذلك. لبنان لا يريد أن يبقى ولو جندي واحد غير لبناني على أرضه. وإذا كان هناك من اختلاف بيننا وبينكم بالنسبة إلى هذا الوجه من القرار إلا إنه اختلاف في مسألة توقيت هذا الانسحاب لا في مبدأ الانسحاب. والتوقيت هو موضوع بحث مستمر بين الحكومتين اللبنانية والسورية وعلى ضوء التطورات الأمنية الإقليمية كما تراها الدولتان. وللبنان موقف مؤيد للمقاومة الوطنية التي لعبت دوراً هاماً في تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي.

[.....]

وها نحن نقف اليوم إلى جانب المنظمة الدولية في كفاحها ضد الإرهاب العالمي بكل أشكاله، ولا سيما أن لبنان ذاق مرارة الإرهاب، ومرارة قتل الأبرياء، ومرارة الخطف والتنكيل، وهو لذلك يقدر ما يحدث اليوم في كل بقاع الأرض من أعمال إرهابية تخريبية، ويتخذ موقفاً صارماً ضدها. كما نقف أيضاً ضد الذين لا يميزون بين الإرهاب والنضال من أجل التحرر والاستقلال. ولا شك في أن جهات عديدة تستثمر الإرهاب لتلبسه كل من جاهد في سبيل إحقاق حق وطني مسلوب.

النضال الوطني حق وشرف، أما الإرهاب فجريمة وجبن. استعاد لبنان استقراره وحرية، وهو ليس هنا ليطالب لنفسه بشيء بل للمنطقة التي يعيش فيها. فالمنطقة تعيش غلياناً عنيفاً، وتتطلع إلى هذه المنظمة لإحلال السلام فيها لأنها المنظمة الوحيدة التي تتطلى بالشرعية الدولية وتؤمن السلام والاستقرار.

ومن المنظور اللبناني نطالب المنظمة الدولية بـ:

أولاً: الإسراع في حل قضية الشرق الأوسط، وذلك من خلال تطبيق قراراتها بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة 1967، وإقامة دولة فلسطينية سيادة مستقلة، وإعطاء المهجرين الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم. وكلما تأخر الحل المنشود كلما تعقدت الأمور وغرق الشرق الأوسط في دوامة العنف والحروب. ثانياً: تحمّل المنظمة مسؤوليتها كاملة في تأمين الاستقرار في العراق وإعادة إدارة البلاد إلى أبنائها. لقد عانى الشعب العراقي الكثير من الآلام، وهو يستحق الآن دعماً قوياً ومستمراً من المجموعة الدولية كي يبني لنفسه نظاماً ديمقراطياً حراً وعادلاً.

* المصدر: <http://www.assafir.com>

وقد ألقى الكلمة نائب رئيس الحكومة، عصام فارس، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

ثالثاً: مساعدة منطقة الشرق الأوسط، منطقة نشوء الأديان السماوية الثلاثة، لإيجاد نظام إقليمي مستقر مبني على العدل وحق الشعوب في تقرير المصير، نظام يحول دون التسابق إلى التسلح وهدر الطاقات، نظام يلتزم جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: تشجيع قيام وتشكيل هيئات مدنية كخطوة أساسية على طريق الإصلاح، إذ لا يمكن أن نضمن قيام أنظمة ديمقراطية مسؤولة من دون هيئات مدنية متعددة ومتنوعة. فالديمقراطية تقوم على الأحزاب السياسية، على النقابات، على النوادي والهيئات والجمعيات الإنسانية على أنواعها. من دون هذه الهيئات المدنية، يبقى الكلام عن الديمقراطية والإصلاح مجرد كلام لا يمت للواقع بصلة.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx